

يوليو 2025

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

تراجع أسعار النفط نتيجة لزيادة الامدادات والشك في فعالية العقوبات المفروضة على روسيا

انخفضت أسعار النفط الخام إلى ما دون 70 دولار امريكي للبرميل بعد يومين متتاليين من التراجعات، مدفوعة بارتفاع إنتاج الأوبك وحلفائها، إلى جانب تزايد الشكوك بشأن فاعلية العقوبات الأمريكية على صادرات النفط الروسية، وذلك عقب إعلان واشنطن عن مهلة مدتها 50 يوماً لإنهاء الحرب. وتزامن هذا التطور مع تصاعد التوترات الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا، ما دفع الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات ثانوية على الدول التي تواصل شراء النفط الروسي، وفي مقدمتها الهند والصين. كما يجري في الاتحاد الأوروبي نقاش لفرض سقف سعري جديد أكثر انخفاضاً على النفط الروسي. وفي المقابل، ما يزال السوق الفعلي للنفط يعاني من شح الامدادات، لا سيما في فئة نواتج التقطير، حيث بلغت معدلات تشغيل المصافي مستويات مرتفعة لتلبية الطلب الموسمي على الوقود في نصف الكرة الشمالي، وهو ما عزز أسعار العقود الفورية على الرغم من الضغوط التي شكلها ارتفاع إنتاج الأوبك وحلفائها على أسعار العقود الآجلة.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وكان للتطورات الجيوسياسية في المنطقة أثر ملموس على سوق النفط، إذ أدت الهجمات التي وقعت في البحر الأحمر إلى تصاعد المخاوف بشأن أمن طرق النقل البحري. إلا أن توقف التصعيد العسكري في الشرق الأوسط بعد أحداث الشهر الماضي ساهم في تراجع حاد لعلو مخاطر الحرب التي كانت تضغط على أسعار النفط الخام.

وعلى صعيد الطلب، لعبت العوامل الموسمية دوراً في تحديد مسار الأسعار، إذ بلغ الطلب الصيفي ذروته خلال شهر يوليو 2025، وسط توقعات بانخفاض تدريجي خلال الأشهر المقبلة. في المقابل، ما تزال الثقة في سوق النفط مدعومة بتوقعات انتعاش طلب الصين بنهاية العام، خاصة في ظل الارتفاع الحاد في إنتاج المصافي خلال الشهر الماضي. كما أشارت بعض التقارير إلى احتمال أن تقوم الصين بزيادة المخزون النفطي بنهاية العام إذا استمرت الأسعار عند مستوياتها الحالية. إلا أن حالة عدم اليقين الناتجة عن التوترات التجارية والرسوم الجمركية، خاصة مع الولايات المتحدة، حدت من مكاسب الأسعار. إذ أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي في الصين تباطؤ النمو هامشياً على أساس ربع سنوي بواقع 20 نقطة أساس، بتسجيل نمو بلغت نسبته 5.2 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2025، بدعم من الأداء القوي لقطاع الإنتاج الصناعي، وهو الأمر الذي قابله ضعف مبيعات التجزئة. ويتوقع المحللون أن تنتج الصين إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية إضافية إذا ما أثرت الرسوم الجمركية سلباً على الطلب المحلي. أما بالنسبة للنصف الثاني من العام، فتشير التوقعات إلى تباطؤ الأداء نتيجة لفقد الصادرات لزخمها على خلفية تأثرها بالرسوم الجمركية، إلى جانب انخفاض الأسعار، وفقاً لما كشفت عنه بيانات التضخم الأخيرة، هذا إلى جانب ضعف ثقة المستهلك.

وعلى صعيد الإمدادات، سجل إنتاج الأوبك من النفط زيادة حادة خلال يونيو 2025، ليصل إلى أعلى مستوياته منذ عدة أشهر عند 27.2 مليون برميل يومياً، وفقاً للبيانات الصادرة عن مصادر الأوبك الثانوية. وجاءت هذه الزيادة عقب إعلان الأوبك وحلفائها عن إنهاء خطة خفض حصص الإنتاج السابقة، مضيفةً أكثر من 1.1 مليون برميل يومياً إلى الحصص المعلنة حتى نهاية الشهر الماضي. وشهدت معظم دول الأوبك ارتفاع مستويات الإنتاج على أساس شهري، إذ سجلت السعودية أكبر زيادة شهرية خلال هذه الفترة. وفي المقابل، سجل إنتاج النفط في الولايات المتحدة ارتفاعاً هامشياً خلال الشهر الماضي، إلا أنه كان هامشياً. ووصل متوسط الإنتاج الأسبوعي إلى 13.43 مليون برميل يومياً، قبل أن يتراجع خلال الأسبوع الأول من يوليو 2025. كما واصل عدد منصات الحفر في الولايات المتحدة انخفاضه للشهر الثاني على التوالي، ما يعكس الاستقرار النسبي لوتيرة الإنتاج.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

تراجعت أسعار النفط الخام بعد تسجيله لمكاسب تجاوزت أكثر من 30 في المائة في أقل من شهرين، مدفوعة بتصاعد المخاوف الجيوسياسية المرتبطة بالحرب في الشرق الأوسط الشهر الماضي. ومع إعلان وقف إطلاق النار، بدأت الأسعار في التراجع تدريجياً، واستقرت دون مستوى 70 دولار أمريكي للبرميل خلال الأسابيع الأخيرة، في ظل موازنة السوق بين ارتفاع إنتاج الأوبك وحلفائها والتشديد الفعلي للأسواق. وفي المقابل، أعلنت الحكومة الأمريكية عن فرض رسوم جمركية جديدة على عدد من شركائها التجاريين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك واليابان وكوريا الجنوبية، مع تأجيل تنفيذ القرار حتى الشهر المقبل. ومن المتوقع أيضاً أن تخضع واردات النحاس لرسوم جمركية بنسبة 50 في المائة اعتباراً من الشهر المقبل، مما ساهم في تراجع توقعات نمو الطلب الأمريكي خلال ما تبقى من العام، وزاد من الضغوط الهبوطية على الأسعار. وعلى صعيد البيانات الاقتصادية، أظهر مؤشر أسعار المستهلكين لشهر يونيو 2025 بعض إشارات التأثير بالرسوم الجمركية، إذ سجل المؤشر الكلي 2.7 في المائة (أعلى قليلاً من التقديرات)، فيما استقر المؤشر الأساسي عند 2.9 في المائة (بما يتسق مع التقديرات)، ما يشير إلى أن التأثير ما يزال محدوداً. وقد أعادت هذه الأرقام تعزيز التوقعات بشأن إمكانية خفض سعر الفائدة خلال اجتماع الاحتياطي الفيدرالي في سبتمبر 2025، ما قد ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي والطلب على النفط.

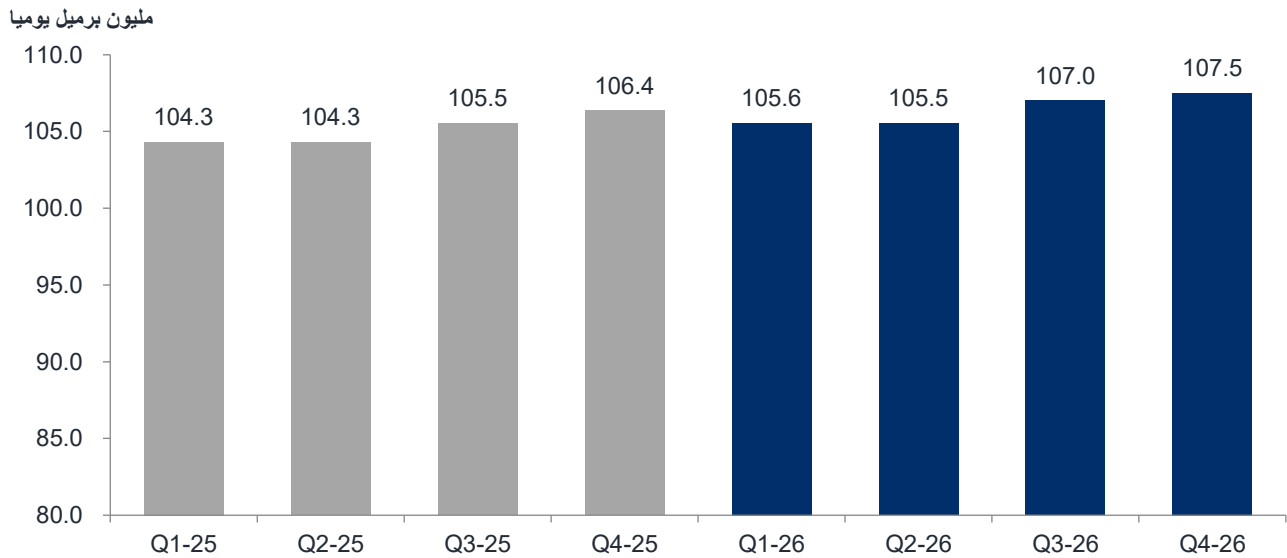
أما بالنسبة للاتجاه الشهري للأسعار، سجل متوسط أسعار جميع درجات النفط الخام أحد أكبر الارتفاعات على أساس شهري خلال شهر يونيو 2025، مدفوعاً بتصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة. وجاء هذا الصعود بعد أربعة أشهر متتالية من التراجع حتى مايو 2025. وارتفع متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت بنسبة 11.1 في المائة، والتي تعد أكبر زيادة شهرية منذ مارس 2022، ليصل إلى 71.4 دولار أمريكي للبرميل في يونيو 2025، مقابل 64.3 دولار أمريكي في المتوسط خلال شهر مايو. ويمثل ذلك أول مرة منذ ثلاثة أشهر يتجاوز فيها متوسط السعر مستوى 70 دولار أمريكي للبرميل. من جهته، ارتفع متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية بنسبة 9.6 في المائة، والذي يعد أيضاً أعلى معدل ارتفاع يسجله منذ أكثر من ثلاثة أعوام، ليبلغ 69.7 دولار أمريكي للبرميل، فيما سجل خام التصدير الكويتي نمواً بنسبة 9.1 في المائة ليصل في المتوسط إلى 69.8 دولار أمريكي للبرميل في يونيو 2025. في المقابل، أظهر تقدير الإجماع لأسعار مزيج خام برنت استقراراً نسبياً في التوقعات للأربع السنين المقبلة، إذ بلغ متوسط التقديرات للربع الثالث من العام 2025 نحو 66.0 دولار أمريكي للبرميل، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج.

الطلب العالمي على النفط

وفقاً لأحدث التقارير الشهرية الصادرة عن الأوبك، ظلت توقعات نمو الطلب العالمي على النفط للعام 2025 دون تغيير عند مستوى 1.3 مليون برميل يومياً، مع توقع أن يبلغ إجمالي الطلب 105.1 مليون برميل يومياً خلال العام. إلا أن بعض التعديلات طرأت على مستوى كل دولة على حدة، بما يعكس بصفة رئيسية البيانات الفعلية للربعين الأول والثاني من العام 2025. ووفقاً للتقرير، فقد تم تسجيل بيانات فعلية عن فترة الربع الأول من العام 2025 أقل من المتوقع في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبعض مناطق آسيا، قبالها ارتفاع في البيانات الفعلية للطلب في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، والشرق الأوسط. أما بالنسبة للربع الثاني من العام 2025، فشهدت الدول الأمريكية والشرق الأوسط وأفريقيا التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مراجعات تصاعدية في بيانات الطلب، قبالها خفض هامشي لتوقعات الصين والهند. وبذلك، تراجع إجمالي الطلب المتوقع لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

هامشياً من 45.83 مليون برميل يومياً إلى 45.8 مليون برميل يومياً، فيما تم تعديل التوقعات للدول غير الأعضاء إلى 59.33 مليون برميل يومياً، مقابل 59.31 مليون في التقرير السابق للأوبك. هذا وأظهرت بيانات حديثة أن واردات الصين من النفط في يونيو 2025 ارتفعت إلى أعلى مستوى لها منذ ما يقرب من عامين، مع تسارع وتيرة بناء المخزونات. وقد رفعت البلاد معدلات إنتاج المصافي بشكل ملحوظ لتلبية الطلب الصناعي المتزايد على الوقود.

الطلب العالمي على النفط -2026/2025 – (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

كما أبقى الأوبك على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط للعام 2026 دون تغيير يذكر، مع تقدير نمو الطلب بنحو 1.28 مليون برميل يومياً ليصل إلى 106.42 مليون برميل يومياً خلال العام. وشهدت التوقعات تعديلات طفيفة على مستوى التوزيع الجغرافي، شملت كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتم خفض توقعات الطلب لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هامشياً من 45.91 مليون برميل يومياً إلى 45.88 مليون برميل يومياً، في حين تم رفع التقديرات للدول غير الأعضاء إلى 60.53 مليون برميل يومياً، بنمو قدره 1.2 مليون برميل يومياً، مقارنة بالتقديرات السابقة البالغة 60.51 مليون برميل يومياً.

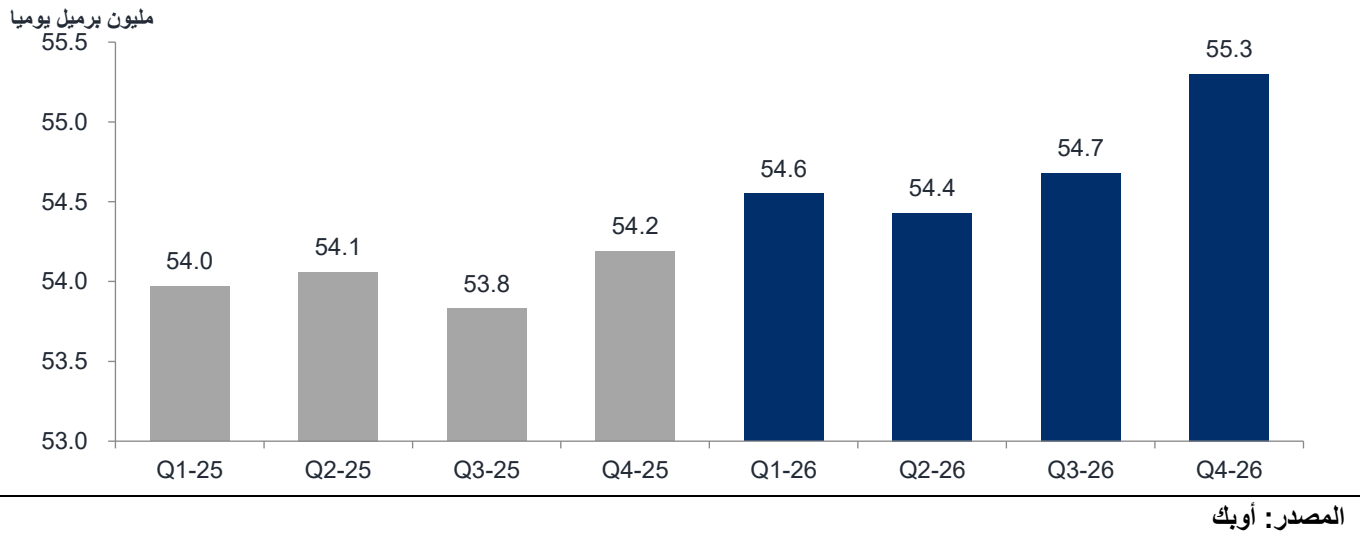
العرض من خارج الأوبك

شهدت الإمدادات العالمية من النفط زيادة حادة خلال يونيو 2025، انعكاساً لقرار تراجع الأوبك وحلفائها عن خفض حصص الإنتاج. ووفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية، ارتفع إجمالي الإمدادات بمقدار 0.95 مليون برميل يومياً ليصل إلى 105.6 مليون برميل يومياً، فيما بلغت الزيادة السنوية 2.9 مليون برميل يومياً. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع إنتاج الدول الأعضاء بالأوبك وحلفائها، في حين ساهم المنتجون من خارج المجموعة في تعزيز الإمدادات. ووفقاً لتقديرات الوكالة، سجلت الأوبك وحلفائها زيادة قدرها 1.9 مليون برميل يومياً مقارنةً بـ يونيو 2024، فيما أضاف المنتجون من خارج المجموعة، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، نحو 1.0 مليون برميل يومياً.

من جهة أخرى، أبقى الأوبك على توقعاتها لنمو المعروض من السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك دون تغيير للعام 2025، وذلك وفقاً لتقريرها الشهري الأخير. وتوقعت المنظمة أن يسجل المعروض من هذه الفئة نمواً بمقدار 0.81 مليون برميل يومياً ليبلغ في المتوسط 54.01 مليون برميل يومياً خلال العام. وشهدت التقديرات تعديلات على مستوى كل دولة على

حدة، إذ تم رفع توقعات المعروض في أمريكا اللاتينية هامشياً، وهو الأمر الذي قابله جزئياً خفض التقديرات الخاصة بمنطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا هامشياً. فيما أظهرت بيانات إنتاج النفط في الولايات المتحدة استقراراً نسبياً، حيث بلغ متوسط الإنتاج الإجمالي حوالي 13.4 مليون برميل يومياً. ومع ذلك، شهد عدد منصات النفط انخفاضاً حاداً خلال الشهرين الماضيين. وأظهرت بيانات بيكر هيويز انخفاضاً لتسعة أسابيع متتالية في عدد منصات النفط الأمريكية، حيث وصل إلى 424 منصة الأسبوع الماضي، وهو أدنى مستوى له منذ أكتوبر 2021.

الإنتاج النفطي للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك – 2026/2025 (مليون برميل يومياً)



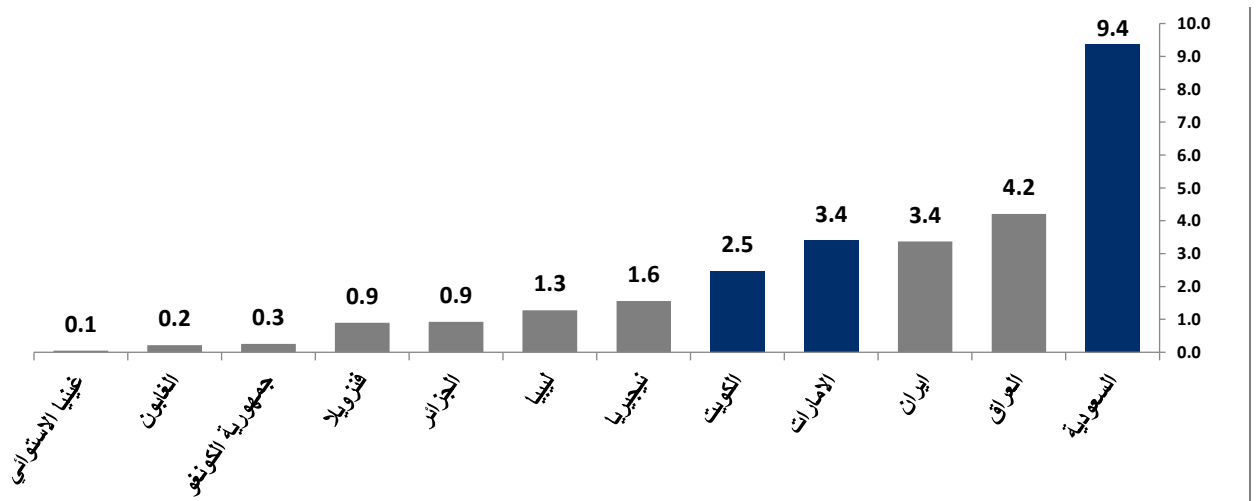
وبالنسبة للعام 2026، أبقى الأوبك على توقعاتها لنمو المعروض من السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك دون تغيير عند 0.73 مليون برميل يومياً، مع توقع أن يبلغ متوسط المعروض 54.74 مليون برميل يومياً خلال العام. وعلى المستوى الإقليمي، لم تطرأ أي تعديلات على التقديرات الخاصة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو الدول خارج المنظمة، مقارنة بتقرير الأوبك السابق. إلا أن تقديرات كل دولة على حدة شهدت مراجعات تصاعدية للعرض الخاص بأمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي قابله خفض توقعات كلا من أفريقيا ومجموعة دول أوروبا الآسيوية الأخرى بمعدل مماثل تقريباً.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

ارتفع إنتاج الأوبك من النفط الخام للشهر الرابع على التوالي في يونيو 2025، مدفوعاً بقرار الأوبك وحلفائها إلغاء التخفيضات الطوعية السابقة. وأظهرت بيانات مصادر الأوبك الثانوية أن متوسط الإنتاج بلغ 27.2 مليون برميل يومياً، والذي يعد أعلى المستويات المسجلة في نحو 19 شهراً، نتيجة لزيادة إمدادات السعودية والإمارات بصفة رئيسية، في حين قابل ذلك جزئياً تراجع إنتاج إيران بسبب التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وفي المقابل، كشفت بيانات وكالة بلومبرج عن تجاوز إنتاج الأوبك حاجز 28.0 مليون برميل يومياً ليصل إلى 28.01 مليون برميل خلال يونيو، والذي يعد أيضاً أعلى المستويات المسجلة منذ 18 شهراً، مع تسجيل السعودية والإمارات أكبر زيادات في حجم الإنتاج. ووفقاً لبيانات يونيو 2025، قدرت وكالة بلومبرج الطاقة الفائضة لمنتجي الأوبك عند مستوى 5.66 مليون برميل يومياً، بما يعادل نحو 16.8 في المائة من إجمالي الطاقة الإنتاجية.

وسجل إنتاج مجموعة الدول المشاركة في ميثاق التعاون المشترك زيادة قدرها 249 ألف برميل يومياً في يونيو 2025، ليصل متوسط الإنتاج إلى نحو 41.6 مليون برميل يومياً، بدعم من ارتفاع الإمدادات من عدد من الدول غير الأعضاء في الأوبك. وجاءت هذه الزيادة بصفة رئيسية نتيجة لنمو الإنتاج في كل من كازاخستان وروسيا وجنوب السودان، فيما قابل ذلك جزئياً تراجع إمدادات المكسيك. وأظهر التقرير الشهري الصادر عن الأوبك أن إنتاج روسيا انخفض بمقدار 41 ألف برميل يومياً ليلبلغ في المتوسط 9.03 مليون برميل يومياً، مما يعد أقل من الحصة المقررة لها ضمن اتفاقية الأوبك وحلفائها بنحو 25 ألف برميل يومياً.

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر يونيو 2025 – (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

واعتباراً من أغسطس 2025، قررت مجموعة الأوبك وحلفائها زيادة الإنتاج بمقدار 548 ألف برميل يومياً، متجاوزة التوقعات، في خطوة تمهد للتراجع عن تخفيضات حصص الإنتاج بالكامل بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً في السابق. وباحتساب الزيادات المعلنة للأشهر الماضية، يصل إجمالي الزيادة إلى 1.9 مليون برميل يومياً من أصل 2.2 مليون برميل يومياً ضمن التخفيضات المتعهد بها، مما يترك المجال أمام دفعة إضافية من خفض حصص الإنتاج بالكامل بحلول سبتمبر 2025. وبهذا، تبقى تخفيضات قدرها 1.6 مليون برميل يومياً فقط.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقبل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مستلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأيّ عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرصيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيّا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيّا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست